مجلة الناقد للدراسات السياسية

المجلد: 03 العدد: 01
الرقم التسلسلي: 04
أفريل 2019

تقييم السياسات العامة بين الاستخدام النوعي والكمي: دراسة في المفاهيم والنماذج

الباحثة: أسماء صالحي [1]
طالبة دكتوراه في العلوم السياسية
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)
البريد الالكتروني: *asmasalhi903@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 2019/03/10 - تاريخ القبول: 2019/03/17 - تاريخ النشر: 2019/04/25

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم مقاربة مفاهيمية حول مفهوم السياسة العامة ومفهوم التقييم والتقويم، لتنتقل الدراسة لتبين مساهمة المؤشرات الكمية والنوعية في عملية تقييم السياسات العامة من خلال رصد المعايير التي يعتمد عليها المقيمون في عملية التقييم منها الفعالية والكفاءة والجودة والعدالة، ثم إبراز المؤشرات الكمية والنوعية ودورها في عملية تقييم برامج السياسة العامة وأهم النماذج المستخدمة في عملية تقييم السياسات العامة.

في النهاية، تحاول الدراسة استقراء المشكلات التي تواجه محللي السياسات العامة في عملية التقييم خاصة فيما يتعلق بالمفاضلة بين المؤشرات النوعية والكمية.

الكلمات المفتاحية: التقييم، السياسات العامة، المؤشرات، المعايير.

Abstract :

The study aims to provide an important approach to the concept of public policy and the concept of evaluation and assessment. The study proceeds to reflect the contribution of quantitative and qualitative indicators to the process of evaluating public policies by monitoring the criteria on which evaluators depend, including effectiveness, efficiency, quality and fairness, and then quantitative and qualitative indicators and their role in the process of evaluating policy programmes And the most important models used in the public policy assessment process.

Finally, the study attempts to extrapolate the problems facing policy analysts in the evaluation process, especially with regard to the differentiation between qualitative and quantitative indicators.

Keywords **:** *evaluation, policies, indicators, standards.*

[1] **المؤلف المرسل: الباحثة: أسماء صالحي؛** *asmasalhi903@gmail.com*

مقدمة:

يعتبر موضوع السياسة العامة من المواضيع التي ألقت اهتماما كبيرا من قبل الباحثين والدارسين ومحللي السياسات العامة، نظرا للدور البارز الذي يقدمه في مجال تحقيق التنمية في جميع المجالات والاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، فالسياسات العامة كحقل علمي يتقاطع مع الكثير من العلوم الاجتماعية والاقتصادية، ولذلك أصبح الاهتمام بحقل تحليل السياسات العامة خاصة خلال العقود الأخيرة من قبل محللي السياسات العامة وخاصة على مستوى المؤسسات والمنظمات والحكومات، غير أن هذا الحقل تضمن العديد من المفاهيم والمداخل النظرية وآليات فواعل تجعله أكثر ديناميكيا للتحليل باعتباره إطار لتفاعل عدة مؤسسات سياسية سواء الرسمية أو غير الرسمية، فلايزال إلى حاجة لتحديد تدقيق لهذا المفهوم.

إن الحديث عن السياسة العامة كبرنامج وخطط ومشاريع يقودنا للبحث والتحليل عن مراحل صياغة السياسات العامة ومدى تحقيقها للمصلحة العامة من خلال دورة السياسية العامة، إذ أن كل مرحلة تعتبر مهمة في تحقيق الأهداف ورضا البيئة الخارجية، هنا يتم التركيز على مرحلة التقييم والتقويم، باعتبارها جزء من كفاية وفعالية وجودة السياسات العامة محل التطبيق، الأمر الذي يفرض على الجهات المعنية بالتقييم تفعيل دورها، لأن تطبيقها يجعل محللي السياسات العامة يلجأ إلى البحث عن كيفية اختيار المؤشرات سواء الكمية أو الكيفية وكيفية القياس الدقيق والكفء للسياسات ومخرجاتها ومدى تحقيقها للأهداف المرجوة.

في هذا الإطار فإن عملية تقييم السياسات العامة من المراحل المهمة في عملية رسم السياسات العامة، حيث يستخدمها صانع القرار في ترشيد السياسات العامة ومدى تحقيق المصلحة العامة من ردود أفعال البيئة الخارجية، حيث أن دارسين ومحللين السياسات العامة في ظل عملية تقييمها يتخذون مؤشرات كمية ونوعية لتحديد البديل الأفضل والذي يحقق سياسة عامة فعالة بأقل تكلفة وأكبر عائد بالإضافة إلى ذلك استخدامهم العديد من النماذج هذا من جهة، ويحقق استقرار النظام السياسي من جهة أخرى، بالرغم من ذلك فإنهم يواجهون العديد من المشاكل في عملية التقييم نظرا لوجود العديد من الإشكاليات المتعلقة بتحديد الأهداف والتمويل وغيرها.

ولدراسة هذا الموضوع تتمحور إشكالية الدراسة حول:

ما مدى مساهمة المؤشرات الكمية والنوعية في عملية تقييم السياسات العامة في ظل وجود العديد من الإشكاليات التي تواجه محلل السياسات العامة؟

وتندرج ضمن إشكالية الدراسة التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتقييم؟
2. ماهي أهم التحديات التي تواجه محلل السياسة العامة في عملية التقييم؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

تساهم المؤشرات الكيفية والكمية في ترشيد السياسة العامة من خلال اختيار البديل الأفضل بما يحقق أقل تكلفة وأكبر عائد بين البرامج المختلفة التي تصنعها الجهات الفاعلة.

الفرضيات:

1. يعتبر التقييم المرحلة الأساسية في عملية رسم السياسات العامة حيث يشترك فيه مختلف الفاعلون، وقد يكون التقييم دوريا ونظاميا، كما أنه يكون مؤسساتيا وله أجهزة متخصصة.
2. إن محللي السياسات العامة يواجهون العديد من الإشكاليات في تقييم عملية السياسات العامة سواء تعلق الأمر بتحديد الهدف أو العوائد، أو المفاضلة بين المؤشرات الكمية والنوعية نظرا للمتغيرات التي تفرضها الظروف المحيطة بالدورة السياسية.

أهداف الدراسة:

- محاولة تحديد مفهوم التقييم وعلاقته بالتقويم في عملية رسم السياسات العامة.
- تحديد كيفية استخدام المؤشرات الكيفية والكمية في عملية تقييم السياسات العامة.
- رصد أهم النماذج المفسرة لعملية تقييم السياسات العامة.
- تحديد أهم الإشكاليات التي تواجه محللي السياسات العامة في عملية التقييم.

سيتم تحليل هذا الموضوع من خلال ثلاثة محاور:

المحور الأول: تأصيل معرفي لدراسة: السياسة العامة، التقييم، التقويم.

المحور الثاني: المؤشرات الكيفية والكمية في عملية تقييم السياسات العامة

المحور الثالث: المشكلات التي تواجه محللي السياسات العامة في عملية التقييم السياسة العامة

المحور الأول: تأصيل معرفي لدراسة: السياسة العامة، التقييم، التقويم.

لقد أصبح مجال السياسة العامة في علم السياسة هام جدا، نظرا لكونه يدرس أداء النظام السياسي ومدى فاعليته، فهو لم يكتفي بدراسة دور الفاعلين السياسيين ومضمون

السياسة العامة، إنما يركز كذلك على كيفية تنفيذها وتقييم بدائلها بما يحقق اكبر عائد من خلال النتائج والآثار الصادرة إلى البيئة الخارجية، ومن هذا المنطلق، سيتم تقديم مقاربة مفاهمية لمفهوم السياسة العامة أهم المراحل التي تمر بها ومنها يتم البحث عن كيفية تقييم السياسات العامة.

أولا: مفهوم السياسة العامة:

هناك العديد من التعاريف التي قدمت في لمصطلح السياسة العامة تتمثل فيما يلي:[1]

- يعرفها "توماس داي" بأنها: " ما تختار الحكومة أن تفعله أو لا تفعله".

- يعرفها "جابريل ألموند "وروبرت منتدت وبارول": " بأنها أفعال الحكومات لتحقيق أهدافها".

-"أما "هارولد لاسويل" يعرفها بأنها:" من يحصل على ماذا؟ متى؟ وكيف؟

- يعرفها "دافيد ايستون" بأنها:" التخصيص السلطوي للقيم على مستوى المجتمع ككل".

- عرفها بسيوني إبراهيم حمادة بأنها: "ماهي إلا أفكار خاصة في البداية وعندما يشترك عدد كبير من الأفراد في هذه الأفكار تصبح مقترحات وعندما تتبنى السلطات الحكومية هذه المقترحات تصبح سياسة عامة". بمعنى:[2]

فكرة ⟵ اقتراح ⟵ سياسة عامة

من خلال التعاريف السابق نقدم تعريف إجرائي للسياسة العامة بأنه: مجموعة من الخطط والبرامج والقرارات والنشاطات الناتجة عن السلطات الرسمية لحل المشاكل الحالية والمستقبلية في جميع المجالات والقطاعات (القطاع الأمني، الصحي، الزراعي،...)، تصدر في شكل قرارات وقوانين ولوائح، مع تخصيص الموارد المالية والفنية لتحقيق المصلحة العامة.

ثانيا: مفهوم التقييم:

1. تعريف التقييم:

بالرغم من عدم وجود تعريف متفق من جميع الباحثين إلا أن تعريف التقييم هو أمر لابد منه، وقد قدمت له مجموعة من التعاريف نذكر منها:

---

[1] عبد النور ناجي." السياسة العامة للبيئة في الجزائر- مدخل إلى تحليل السياسات العامة". (عنابة: منشورات جامعة باجي مختار،2008.2009)، ص:20-21.

[2] وصال نجيب العزاوي،" مبادئ السياسة العامة : دراسة نظرية في حقل معرفي جديد". الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، د.س.ن، ص: 13.

- تعريف القاموس: "هو تقدير قيمة شيء ما".

- يعرف "سكريفين" و"مارك وهينري" و"جولنس" و"ستاك" التقييم بأنه: " عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق شيئ ما". ويبدو هذا التعريف كميا وينبع من توجه عقلاني للجهة التي تقوم بعملية التقييم، لكن من المعروف أنِ كثيرا من السياسات العامة ليست اقتصادية وبالتالي لا يمكن حصر التقييم بالتقييم الرقمي أو الحسابي لنتائج السياسة.[1]

- التقييم هو عملية التأكد من أن البرنامج (السياسة) قد حقق أهدافه كما هو متوقع منه وبصورة تحقق نوايا صانع السياسات، كما أنها تتجه بنظرها إلى الماضي وذلك لأنها تركز على ما تم انجازه فعلا، كما أنه يمكن أن يستخدم كأداة تهتم بعمليات تشغيل البرنامج لتقديم معلومات راجعة (تغذية عكسية) للمشاركين في عمليات صنع السياسات العامة، وتساعد هذه التغذية العكسية في تعديل محتوى السياسة حتى في مرحلة التنفيذ إذا اقتضى الأمر وذلك لتحسين فاعليتها وكفاءتها.[2]

ويرتبط التقييم بخطوتين أساسيتين:[3]

- مخرجات السياسات (Policy outputs): حيث يهم التقييم الجوانب المادية الملموسة والمنجزة، النتائج القابلة للقياس، الإجراءات المتخذة من طرف السلطات العمومية.

- آثار السياسات (Policy outcomes): حيث يذهب التقييم نحو دراسة آثار السياسات العامة على المجتمع ككل، من خلال بحث مدى تحقيقها لأهدافها المعلنة وكذلك مدى ملاءمتها للقيم والانتظارات المجتمعية.

إن التقييم لا يعني تقدير نتائج سياسة معينة، بل أيضا التساؤل بشأن شروط تنفيذها في مختلف الأوقات، ولهذا يمكن عموما التمييز بين ثلاثة أزمنة:[4]

- تقييم مسبق في الإشارة إلى دراسة الجدوى وأثر السياسة المتوقع إنجازه في إطار منطق توقعي.

[1] عبد الفتاح ياغي، " السياسات العامة: النظرية والتطبيق". الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية المتحدة،2009،ص:159.

[2] أحمد مصطفى الحسين، "مدخل إلى تحليل السياسات العامة"، ط1. الأردن: المركز العربي للدراسات السياسية،2002، ص:291.

[3] حسن طارق، عثمان كاير، " مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية". الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أبريل 2014، ص:16-17.

[4] المرجع نفسه.

- تقييم في منتصف الطريق يمكن عند الاقتضاء من تغيير مسار سياسة في طور الإنجاز وتصحيحها.
- تقييم لاحق لتقدير نتائج وانعكاسات سياسة ما.

2. مكونات التقييم:[1]

1. الموضوع:

تتنوع أهداف التقييم من حيث:

- طبيعتها: القياس، مشروع، برنامج، نشاط الهيئات العامة، الإجراءات
- مناطقها الجغرافية: وهذا هو التقييم الذي يتخذه متخذ القرار في عملية التقييم
- مجال التقييم: المدة الزمنية، المؤسسات.
- يتم التقييم على شكل دائري وذلك من خلال تحديد نطاق السياسة (دورة السياسة) والتعرف عليها جيدا، فمن الضروري في بناء مشروع التقييم تحديد أهداف السياسة العامة المعنية وهنا نوعين من الأهداف: الأهداف الرسمية والأهداف الحقيقية.

غالبا ما يشار إلى الأهداف الرسمية من حيث إطارها المرجعي الشرعي القانوني بهدف صياغة أهداف متماسكة حتى تتمكن من مواجهة النتائج التي يمكن ملاحظتها، كذلك تحديد مستويات الأهداف (الأهداف النهائية، المتوسطة، الأهداف الإستراتيجية، والأهداف المركزية والثانوية).[2]

2.الفاعلون:

تتشارك في عملية تقييم السياسات العامة العديد من الجهات الفاعلة ويمكن أن تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في التقييم (صناع السياسات العامة، المنفذون، الشركاء، المستفيدون...) وتختلف أدوارهم تبعا للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

3. أنواع التقييم:

يجب التمييز بين نوعين من التقييم في السياسات العامة:

1. التقييم الكمي: يركز عملية تقييمه على الكم، فالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية تعتبر المادة الخام التي يحبذها ممارسو هذا المنهج، ويتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء إلى المقارنات بين السياسات العامة خلال مراحل

[1] *Anne Swalue, « **L'évaluation des politiques Publiques** ». Journée « THEMA » de L'OEJAJ , Fédération wallonie- bruxelles, 23 Septembre 2011,p : 10.*
[2] *Ibid.*

زمنية معينة.[1] فهذا النوع من التقييم يتعلق بطبيعة المقاربات المنهجية المعتمدة، الموزعة بين المناهج الكمية والإحصائية الاقتصادية المشتغلة على المغطيات والمعلومات التي لها علاقة بالبرامج والسياسات.[2]

2. التقييم الكيفي: هو التقييم النوعي فيتأسس على تفسير الإيديولوجية أو النظرية التي تؤطر البرنامج أو السياسة، والبحث عن العلاقة بين نظام القيم المعلن عنه في السياسة العامة والسياسة المطبقة فعلا على الواقع.[3] فهذا النوع من التقييم معتمد على مقاربات العلوم السياسية والاجتماعية، أو منهجية التجريب الاجتماعي التي تقترب من أشكال البحث المرتبط بالفعل المجتمعي، والتي تسعى لرصد أثار سياسة معينة داخل عينة مختارة من جمهورها المستهدف.[4]

3. أساليب تقييم السياسات العامة:

تقوم الحكومات بتقييم السياسات العامة من خلال تقييم أداء البرامج والمشاريع العامة، وتتبع ذلك مجموعة من الأساليب تتمثل فيما يلي:[5]

1. الأساليب العامة: وتشمل:

- التقارير والجلسات: وهو أسلوب تتبعه الحكومة أو السلطة التشريعية للتعرف على واقع الانجازات المحققة والمتعلقة بسياسة معينة، ويسمح هذا الأسلوب بالوقوف على النتائج المترتبة عن كل سياسة عامة.

- الزيارات الميدانية: المقصود بهذا الأسلوب إجراء عمليات تفتيشية من طرف أحد اللجان البرلمانية أو كبار المسؤولين بغية التقرب من المؤسسات وتحديد مستوى الأداء.

- التعرف على مؤشرات الأداء: هي وسيلة دقيقة يتم من خلالها التعرف بدقة على أثار السياسة العامة المراد تقييمها، حيث تعكس هذه المؤشرات مدى نجاح السياسة العامة.

- مقارنة الأداء بالمعايير العالمية: يتم اللجوء إلى المعايير العالمية لتحديد مستوى الأداء المحلي وفعاليته، ويكون ذلك بمقارنة المؤشرات المحلية مع المؤشرات العالمية والتأكد من مدى المطابقة.

---

[1] حسن بلا، مدخل لفهم السياسات العامة. موقع العلوم القانونية،2012، ص:20.

[2] حسن طارق، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العامة، المرجع السابق، ص:17.

[3] حسن بلا، المرجع السابق، ص:21.

[4] حسن طارق، المرجع السابق، ص:18.

[5] محمد قاسم القريوتي، رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة، ط1. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،2006، ص:289-291.

- عمل الاستقصاءات أو المسوحات: ونعني بهذا الأسلوب سبر آراء المعنيين بالسياسة العامة والمستفيدين من برامجها لتحديد رضاهم عنها وعن الخدمة المقدمة.

2. الأساليب الفنية التخصصية: وهي أساليب تحدد من خلالها الآثار المترتبة على تطبيق السياسة العامة ومنها:

- مقارنة نتائج ما بعد تطبيق السياسة العامة بالوضع السابق: وبقصد بذلك تقييم الوضع بعد تطبيق السياسة العامة ومقارنته بالوضع السابق لتطبيقها.

- مقارنة الاتجاه العام لأداء برنامج عام قبل وبعد تطبيق السياسة العامة وخلال فترات منتظمة: هذا الأسلوب لا يختلف عن السابق وإنما فقط في كون المقارنة والقياس يكونان في فترات زمنية منتظمة.

- مقارنة أداء المشاركين في برنامج معين مع غير المشاركين: هذا الأسلوب تتم المقارنة فيه بين أداء فئتين: شاركت في برنامج معين أو تلقت تكوينا على سبيل المثال مع فئة لم تكن معنية بالبرنامج ولم تشارك فيه و من هنا يتضح لنا مدى نجاح وفعالية هذا البرنامج.

- التجارب العلمية المنضبطة: ويكون بإخضاع مجموعة تجريبية إلى سياسة عامة جديدة ومقارنة نتائجها مع نتائج مجموعة أو عينة لم تخضع للسياسة باعتبارها مجموعة ضابطة وعندئذ يمكن التعرف على مدى نجاح أو فشل تلك السياسة العامة. ويمكن تلخيص كل ما سبق في الشكل التالي.

4. زمن التقييم:

يتعلق التقييم بجهد تركيبي يسعى إلى قياس فعالية ونجاعة السياسات من خلال مقارنة النتائج على التوالي مع الأهداف المبرمجة ومع الوسائل المتوفرة، وذلك عبر تحديد:[1]

- مدى وضوح وتناسق السياسة من خلال العلاقة بين المشكل المطروح والهدف المسطر.

- انسجام السياسة من خلال التلاحم بين الأهداف والوسائل.

- كفاية السياسة من خلال التكافؤ بين الكلفة والوسائل المسخرة وبين النتائج المحصلة.

- فعالية السياسة من خلال الآثار والنتائج النوعية المتحققة.

5. الجهات المعنية بتقييم السياسات العامة:

[1] حسن طارق، مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العامة، المرجع السابق، ص:18.

تتولى عملية تقييم السياسات العامة فواعل مختلفة سواء كانت رسمية أو غير رسمية، والجدول التالي يبين دور الجهات المعنية في تقييم السياسات العامة.

الجدول رقم (01): دور الجهات الرسمية وغير رسمية في تقييم السياسات العامة

الجهات المعنية	الأدوار التي تقوم بها في تقييم السياسات العامة
السلطة التنفيذية (الحكومة)	تقوم الحكومة ومن خلال مراكز دراسات متخصصة تعمل لحسابها بإجراء استطلاعات الجمهور مثلا فيما يخص سياسة معينة مثلا وذلك لإدراك مدى قبول الناس للسياسة العامة التي تم تنفيذها.
السلطة التشريعية(البرلمان)	تقوم هذه الهيئات بتقييم السياسات العامة من خلال لجان متخصصة ويتركز دورها غالبا على الأمور المالية لكنها في السنوات الأخيرة أصبحت تلعب دورا كبيرا في تقييم السياسات العامة من حيث مدى تحقيقها لأهدافها.
منفذو السياسة العامة	حرصا على كسب الدعم والتأييد يقوم منفذو السياسة العامة بتقييم السياسات التي نفذوها وفي غالب الأحيان يقومون باختيار تلك البرامج التي تم تنفيذها بكفاءة وفعالية، حيث يستغلون الفرصة لزيادة نفوذهم وفي الوقت نفسه يتجاهلون البرامج التي لم يتم تنفيذها بشكل جيد.
مراكز البحث المتخصصة	تضم مجموعة من الخبراء المتخصصين في مواضيع السياسات العامة وهي متواجدة بكثرة خاصة في الدول المتقدمة.

المصدر: من تصميم الباحثة بالاعتماد على المرجع التالي: محمد قاسم القريوتي. "رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة"، المرجع السابق، ص:297.

ثالثا: تعريف التقويم:

لقد تعددت التعاريف لمفهوم التقويم، وتنوعت طروحاتها نذكر منها:[1]

- التقويم: هو تحليل منظم لمخرجات البرنامج، ويعنى بتحديد الفروقات في المعلومات القبلية والبعدية وما يحصل في وضعية البرنامج، ومن ثم تفسيرها في ضوء استخدام المقاييس والمعايير الإحصائية اللازمة.
- عرفه توماس داي:
  - إن تقويم السياسة العامة يعني تقديرا لأثر السياسة العامة.

[1] فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، ط1. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،2001، ص:310-311

- إن التقويم للسياسة العامة هو تقدير الفعالية أو التأثيرات الكلية للبرنامج الوطني في بلوغه لأهدافه، أو تقدير الفاعلية والتأثيرات المتعلقة ببرنامج أو أكثر في بلوغها لأهدافها.

وتتمثل معايير التقويم في:[1]

- الفعالية: من حيث القدرة في تحقيق النتائج.
- الكفاءة: من حيث قدرة الجهد في تحقيق النتائج.
- الكفاية: من حيث قدرة الإمكانيات في تحقيق النتائج وحل المشكلات.
- العدالة: من حيث التوزيع العادل للكلف والمنافع بين مختلف الجماعات.
- الملائمة: من حيث النتائج المرغوبة بصورة موضوعية وفعلية وقيمة فضلى.
- المسؤولية: من حيث قدرة نتائج السياسة في إشباع الحاجات ودعم قيم الجماعات المعنية بها.

هناك العديد من الباحثين لا يفرقون بين التقييم والتقويم نظرا لتشابه المصطلحين واعتبارهما مرحلتين أساسيتين في السياسة العامة حيث أن:

- التقييم هو دراسة نتائج السياسة العامة ومدى تحقيقها لنتائج ناجحة.
- أما التقويم هو دراسة الآثار المرغوبة (المستهدفة) أو غير المرغوبة (غير المستهدفة) للسياسة العامة ومدى تحقيقها للمتطلبات المجتمع.

المحور الثاني: المؤشرات الكيفية والكمية في عملية تقييم السياسات العامة

1.معايير التقييم: تتمثل معايير التقييم فيما يلي:[2]

1.1. الكفاءة: يمكن اعتبارها شيئا يشبه تعريف الفيزيائيين لمعدل العمل المفيد بالطاقة المصروفة، وبالتالي إن كانت هناك مصادر ثابتة، وهدف محدد، يمكن اعتبار الكفاءة بأنها تحقيق التأثير الأكبر في الاتجاه المطلوب، وغالبا ما يكون التشديد على تنفيذ الأفعال المخطط لها وفقا للمواصفات المطلوبة.

2.1. الاقتصاد: يرتبط بدقة ووضوح بالكفاءة، لكن من المحتمل جدا أن يعبر عنه بمصطلحات مالية، كما يمكن النظر إليه على أنه توظيف أقل الموارد لتحقيق هدف محدد، ومن المحتمل جدا أن يشمل دراسة تكاليف الطرق البديلة لتحقيق هدف بعينه.

---

[1] المرجع نفسه، ص:322.

[2] ستيفن تانسي، ناجيل جاكسون. ترجمة: محي الدين حميدي، أساسيات علم السياسة. سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، 2016، ص:307.

3.1. الفعالية: يمكن النظر إليها على أنها تشمل اختيار الأهداف لتحقيق القيم المرغوبة، التوكيد هنا ليس على حجم العمل المنجز، لكن على الأثر الشامل للعمل، أي بمصطلحات اقتصادية، هل تم الحصول على أقصى قدر من الفائدة؟

2. خطوات استخدام المؤشرات الكيفية والكمية في عملية تقييم السياسة العامة:

قبل تحليل دور المؤشرات الكيفية في عملية تقييم السياسات العامة لابد من توضيح بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالمؤشر.

يستخدم المؤشر لفرضيين أساسين:[1]

- **تحديد حجم المشكلة وقياسها قياسا دقيقا للوقوف على الوضع الراهن لها.**
- **استخدام المؤشر المستخدم من قبل في قياس حجم المشكلة في متابعة الخطة الموضوعة وتقييم الأداء أولا بأول والوقوف على التقدم نحو تحقيق الأهداف سواء كانت قصيرة ومتوسطة أو طويلة.**

ومن هنا يتم التفرقة بين مفهومي كل من المؤشرات والإحصاءات والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم (02): الفرق بين البيانات الإحصائية والمعلومات والمؤشرات

البيانات الاحصائية Data	المعلومات Information	المؤشرات Indicators
عبارة عن تجميع رقمي للإجابة على التساؤل(كم) أي المقدار؟ كم العدد؟ وهذا قد تكون هذه الأرقام في شكل رقمي أو إجمالي مثل الأعداد أو النسب في الجداول أو الرسومات البيانية.	عبارة عن تجميع للبيانات في شكل له معنى أو مفهوم خاص يوضح العلاقات بين هذه البيانات لاستخدامها في تحديد المشكلة والتخطيط والمتابعة والتقييم والتقويم.	هي تحويل البيانات الإحصائية المستخدمة من السجلات والمستندات الإدارية من مادة خام إلى مؤشرات لها جوانبها وأبعادها المختلفة التي تساعد على تشخيص وتحديد المشكلات وبالتالي تساعد على التخطيط والقيام بأعمال المتابعة والتقييم والتقويم للأداء. والمؤشرات قد تكون رقم واحد أو مجموعة أرقام.

المصدر: يمين محمد حافظ الحماقي ."مفهوم مؤشرات النوع الإجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها". تم تصفح الموقع يوم:2018.02.09 *http://www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf*

[1] **يمين محمد حافظ الحماقي."مفهوم مؤشرات النوع الاجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها". تم تصفح الموقع يوم:2018.02.09**
http://www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf

ومن خلال ما سبق سيتم دراسة دور المؤشرات النوعية في عملية تقييم السياسة العامة:[1]

1. المخرجات:
- حجم الإنتاج المادي المباشر مقابل التكلفة/ حجم التغطية.
- الجودة.
- الالتزام بالخطة الزمنية.

2. النتائج:
- التطورات في الفئات المستهدفة الناتجة عن خطة المشروع (المستهدفة).
- النتائج الثانوية غير المخطط لها.

3. الأثر:
- مساهمة نتائج المشروع على واقع الفئات المستهدفة.
- الآثار الثانوية للمشروع على واقع الفئات المستهدفة.

أما بالنسبة إلى المؤشرات الكمية فهي تتم بنفس الطريقة السابق من حيث المؤشرات، إلا أنه في هذا النوع يتم الاعتماد على المؤشرات الكمية من خلال النسب المئوية والاستعانة بالجداول والإحصائيات عبر فترات زمنية مختلفة.

3. نماذج تقييم برامج السياسات العامة:

تتمثل نماذج تقييم السياسات العامة فيما يلي:

1. نموذج تقييم الأثر:

هذا النموذج يقدم كأي نموذج ملخصا مبسطا عن السياسات أو البرامج أو المشروعات الخاضعة للتقييم، وهو بذلك يسمح بالتعرف على محتوى السياسة، ويفحص العلاقات بين مختلف مكوناتها، ويحدد الفرضيات الرئيسية التي يمكن اختبارها، وأخيرا فهو يطلق الفكر التحليلي حول السبب والتأثير، فالنموذج يفصح عن مدى التغيير الذي أحدثته السياسة، ويقرر مدى إرجاع التغييرات التي نلاحظها للسياسة محل التحليل، وهو بذلك يفيد فهم العلاقة السببية بين التغييرات والسياسة أو البرنامج.[2]

---

[1] هبة الطيبي،" دليل منظمات المجتمع المدني حول التقييم والمتابعة"، ط1. مؤسسة هينرش بل الألمانية، مكتب الشرق الأوسط، ص: 24.

[2] اسماعيل مصطفى ممدوح. تقييم السياسات العامة كآلية لتطوير الرأي العام- دراسة حالة السياسات الصحية في مصر، ص:3. تم تصفح الموقع يوم: 2018.02.09 http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/تقييم-السياسات-العامة-كآلية-لتطوير-استطلاعات-الرأي-العام.

- يتكون نموذج تحليل الأثر من خمسة مكونات أساسية تخضع جميعها للتقييم باعتبار التقييم عملية مستمرة تبدأ قبل السياسات وأثنائها وبعدها، وهذه المكونات هي:[1]

- المدخلات: هي الموارد المستخدمة لتنفيذ سياسة ما كالموارد المالية الموجهة لبرنامج معين.
- الأنشطة: هي ما يتم عمله في إطار السياسة كعمليات التدريب أو التعليم التي تنظم لتحقيق نتائج معينة تستهدفها السياسة.
- المخرجات: هي رصد كمي لما تم عمله كعدد المستفيدين من السياسة.
- العوائد: هي التغيير الذي حدث من جراء سياسة ما في الأجل القصير والمتوسط وعلى المستوى الجزئي أي على مستوى المستهدفين من السياسة.
- الآثار: تتعلق بنتائج سياسة ما في الأجل الطويل وعلى المستوى الكلي، أي ما يخص المجتمع كله كانخفاض معدلات الفقر في المجتمع وإحداث تنمية اقتصادية.

2.نموذج نظرية البرنامج:[2]

حسب العديد من الباحثين لابد أن يكون أكثر عمق وتحليل للبرامج، حيث يركز على محاولة فهم المشكلة التي تستهدف البرنامج ومشكلة العائد المتوقع. حيث يتم طرح السؤال: "ماهي النظرية التي تستند إليها البرنامج؟ وما هو الذي يجعل صانع القرار يعتقد أن برنامج معين يحدده؟ يتم تقييم المخرجات المتوقعة والمدخلات وكذلك نشر الأساس النظري للبرنامج، ويمكن أن يستخدم قبل أو أثناء عملية التنفيذ، وهنا يجب أن يشمل التقييم موقف الفاعلين المؤثرين وكذلك التأثير بين الجماعات المستهدفة وغير مستهدفة.

3.الإطار المنطقي المطور:[3]

هذا النموذج تابع للنموذج السابق، يهدف إلى توضيح دراسة برنامج السياسات العامة ودراسة العلاقة بين المدخلات والمخرجات والأنشطة، ويرتبط الإطار المنطقي للتقييم الأنشطة والأهداف والنتائج، ويقيم البرنامج بتحديد المؤشرات المطلوبة والموارد والمكونات الأربعة السابقة، ويبقى تقييم هذا النموذج طبقا بتنفيذ المشروع. ويستند هذا النموذج إلى العلاقات المنطقية التي تربط بين موارد البرنامج والأنشطة والمستهدفين منها والمتأثرين بها

[1] المرجع نفسه.

[2] إسماعيل دسوقي أحمد." أصول تحليل السياسات العامة".القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة،2009). بالاعتماد على الموقع التالي:
https://platform.almanhal.com/Reader/2/7518

[3] المرجع نفسه.

مخرجاته وعوائده وأثره، ودراسة الواقع والمشاكل، ويمكن تقسيم عملية التقييم في هذا النموذج إلى صنفين:

- تقييم استثنائي: يتم أثناء مرحلة التنفيذ بغرض توفير التغذية العكسية بشأن تصميم البرنامج لإجراء التصحيح والتصحيح الملائم.
- التقييم التلخيصي: الذي يتم مع انتهاء البرنامج لتقديم العوائد والأثر وهناك من يرى أن هذا النموذج يقوم على أنماط:
  - تقييم عملية التنفيذ
  - تقييم العوائد.
  - تقييم الأثر.
  - تحليل التكلفة والعائد.
  - تحليل التكلفة والكفاءة على أساس تكلفة إنجاز أهداف السياسة العامة.

3.نموذج تحليل البيئة:[1]

هذا النموذج قائم على تحليل قوة وضعف كل برنامج من خلال:

- امتيازات كل البديل
- قدرة البديل على التنفيذ
- قدرة البديل على العائد.

4.نموذج تحليل وتقييم شبكة الفاعلين في السياسة العامة:

يركز على دور الفاعلين في رسم السياسات العامة وتأثيرهم على البرنامج سواء كانوا متأثرون أو مؤثرين على السياسة العامة مثلا: نظرية الجماعة، النخبة..

المحور الثالث: المشكلات التي تواجه محللي السياسات العامة في عملية التقييم السياسة العامة

تصطدم دراسات تقييم السياسات العامة بصعوبات كثيرة أهمها:[2]

- مشكلة تحديد أهداف السياسة والجماعات المستهدفة والآثار المرغوبة، إذ يغلب أن تنشد أهدافا متناقضة إرضاء لجماعات متباينة، ومن شأن التقييم الشامل للسياسة العامة أن يجلى ما يصاحبها من تناقض بما قد يفجر قدرا كبيرا من الصراع السياسي، ومعلوم أن

[1] المرجع نفسه.

[2] علي الدين هلال، وآخرون، " تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية ". القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1988، ص:32.

الأجهزة الحكومية بوجه عام تفضل تجنب الصراع وبالتالي لا ترحب بمثل هذه الدراسات التقويمية.

- الكثير من السياسات والبرامج قيمة رمزية أساسا بمعنى أنها لا تدخل تغييرا فعليا على أوضاع الجماعات المستهدفة، وإنما تشعرها بأن الحكومة مهتمة بأمرها، ولا يتصور أن توافق الحكومة على إجراء دراسات تكشف عن غياب الآثار المادية لجهودها.
- هناك ميل متأصل لدى الأجهزة الحكومية إلى تأكيد الأثر الإيجابي لما تضعه وتنفذه من برامج عامة.
- تحتاج دراسات التقييم إلى المال ووقت، وقد يكون السبيل إلى تدبير هذه الإمكانيات هو الاقتطاع من الموارد المخصصة للبرنامج ذاته، وهذا أمر لا يقره المسؤولون بصفة عامة.
- السببية: التقييم يتطلب مراعاة التغيير الذي تحدثه السياسات في الظروف العامة وفي المجالات التي دعت إلى رسم السياسة، ولكن مجرد إثبات أن المطلوب قد أنجز، لا يعني أن علاقة السبب بالنتيجة قد وضحت. فبعض الأشياء قد تحدث بسبب السياسة أو بدونها، فمثلا لتوضيح العلاقة بين السبب والنتيجة سنعطي مثال الهذر المدرسي، فالغرض من السياسة العامة في هذا المجال هو محاربة الجهل. و المحاربة تعني إقبال التلاميذ على المدارس كما قد تعني عدم استغلال الأطفال، و لكن هل ارتفاع نسبة الإقبال تعود إلى توزيع الحقائب المدرسية على المتمدرسين؟ الجواب يتوقف على توفير أكثر من ظرف أو سبب يعود له هذا الارتفاع من عدمه، منها مثلا التنشئة العائلية، الدوافع الفردية توفر وسائل النقل خاصة بالقرى. ولذلك يمكن القول بأن موضوع السببية بين الأفعال يبقى مهمة صعبة لا سيما في الوقائع الاجتماعية والاقتصادية المعقدة.[1]
- تشتيت آثار السياسة: قد تشمل السياسة أفرادا وشرائح غير الذين توجه إليهم هذه السياسة. فبرنامج مكافحة الفقر قد يقيد شرائح من غير الفقراء مثل بعض الموظفين من دوي الدخل المحدود، والآثار على هؤلاء قد تكون مادية أو معنوية ومثاله عدم استفادة أبناء بعض الموظفين من ذوي الأجور المتدنية من المنحة الدراسية. وقد تكون الآثار متحققة حتى للذين يستلم أبنائهم المنح باعتبارهم فقراء، فهم يشعرون بعدم الارتياح النفسي أو ضعف الثقة بالنفس. ويظل الاحتمال قائما بعدم وجود أهداف محددة للسياسات، أو أن بعضا من الأهداف لا تعلن رسميا.[2]

[1] اهمية تقييم السياسات العمومية لتحقيق تنمية استراتيجية، مجلة القانون، تم تصفح الموقع يوم: 2018.02.09. www.droitarab.com/2014/01/blog-post_10.html

[2] اهمية تقييم السياسات العمومية لتحقيق تنمية استراتيجية، مرجع سبق ذكره.

- صعوبة الحصول على المعلومات: قد يعيق نقص المعلومات والبيانات الإحصائية تقييم السياسات العامة. فقانون المالية الذي يقضي بخفض الضرائب من شأنه أن يحفز النشاطات الاقتصادية، غير أن البيانات الإحصائية المؤيدة بهذه العلاقة بين المتغيرين قد يتعذر الحصول عليها. وحول العديد من السياسات الاقتصادية والاجتماعية يطرح السؤال التقليدي الآتي: هل الذين يساهمون في البرنامج يكونون أكثر عدالة وحيادا من الذين لا يساهمون فيه؟ إن الجواب يستلزم إجراء أبحاث وإحصائيات للتأكد من الأمر، إلا أن اعتماد عينة على غرار ما يتم في العلوم الطبيعية أمر مستحيل بداهة بسبب تأثر السلوك الإنساني بالعديد من المتغيرات والعوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يتعذر عزلها، كما أن السلطة قد تمنع من استخدام مثل هذه المحاولات.[1]

الخاتمة:

في ختام دراستنا لموضوع " دور المؤشرات الكمية والكيفية في عملية تقييم السياسات العامة "، فإنها تساهم في ترشيد السياسة العامة من خلال اختيار البديل الأفضل بما يحقق أقل تكلفة وأكبر عائد بين البرامج المختلفة، فالمؤشرات الكمية في عملية تقييم السياسات العامة تركز على التقييم الكمي من خلال المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية التي يحبذها محلل السياسات العامة وممارسة هذا المنهج، حيث يتم استعمال الجداول ومختلف مؤشرات القياس، كما يتم اللجوء إلى المقارنات بين السياسات العامة خلال مراحل زمنية معينة، أما المؤشرات الكيفية فهي تركز على تفسير الإيديولوجية التي تؤطر البرنامج أو السياسة، والبحث عن العلاقة بين نظام القيم المعلن في السياسة العامة والسياسة المطبقة فعلا على الواقع. إلا أنه في الواقع فمحللي السياسات العامة واجهوا العديد من الإشكاليات في عملية تقييم السياسات العامة خاصة من ناحية عدم الدقة في تحديد الأهداف، والعوائد، وعدم الفعالية في ترشيد السياسات العامة من منظور عقلاني بما ينعكس سلبا على مخرجات العملية السياسية وآثارها السلبية على البيئة الاجتماعية.

توصلت دراستنا إلى النتائج التالية:

- إن عملية تقييم السياسات العامة يتم بالفعل على نطاق الحكومة وبطرق مختلفة ومن قبل جهات متعددة، وقد يكون التقييم دوريا ونظاميا، كما أنه يكون مؤسساتيا وله أجهزة متخصصة كما يمكن أن يكون غير رسمي وليس له إطار مؤسساتي.
- حتى يتم بلوغ أهداف التقييم لابد من تتبع منهجية معينة في التقييم وهي تتم بمرحلتين: المرحلة الأولى تقييم مرحلة التنفيذ السياسات العامة حيث يتم تقييم الأهداف

[1] المرجع نفسه.

التي تم تحقيقها، وذلك بتقديم الاحتياجات التي تم وضعها من قبل صناع القرار، أما المرحلة الثانية فهي تقييم نتائج السياسات العامة، وهنا يتم تقييم النتائج العاجلة وخاصة تقييمها على المدى البعيد.

- إن عملية التقييم تتوفر على معايير (الكفاءة، الفعالية، الجودة) وعلى مؤشرات كمية يعتمد على الكم لتحديد نتائج تنفيذ السياسات العامة، ومؤشرات كيفية التي من خلالها يحاول محللي السياسة العامة وصناع القرار الوصول إلى النتائج من خلال تفسير المعلومات المتوفرة عن السياسة العامة.
- يعتمد محللي السياسة العامة في عملية التقييم مجموعة من النماذج لتقييم البرامج منها نموذج تحليل الأثر، نموذج نظرية البرنامج، نموذج الإطار المنطقي المطور، وشبكة الفاعلين السياسات العامة، ولكن النموذج الأكثر استخداما وشائعا هو نموذج تحليل الأثر نظرا لما يقدمه من معلومات من حيث مؤشرات الهدف والمدخلات والأنشطة والمخرجات والعوائد.
- لقد واجه محللي السياسات العامة العديد من الإشكاليات في تقييم عملية السياسات العامة سواء تعلق الأمر بتحديد الهدف أو العوائد، أو المفاضلة بين المؤشرات الكمية والكيفية، حيث في ظل التطورات الحاصلة في النظام الدولي وانعكاساتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي أصبحوا يعتمدون على مبدأ المزاوجة بين المؤشرين الكي والكيفي.

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1. الحسين (أحمد مصطفى) مدخل إلى تحليل السياسات العامة، ط1.الأردن: المركز العربي للدراسات السياسية،2002.
2. بلا (حسن) مدخل لفهم السياسات العامة. موقع العلوم القانونية،2012.
3. طارق (حسن)، كاير (عثمان) مبادئ ومقاربات في تقييم السياسات العمومية. الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان، أبريل 2014.
4. تانسي (ستيفن)، جاكسون (ناجيل)، ترجمة: محي الدين حميدي. أساسيات علم السياسة. سورية: دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع،2016.
5. ياغي (عبد الفتاح) السياسات العامة: النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: جامعة الإمارات العربية المتحدة،2009.
6. ناجي (عبد النور) السياسة العامة للبيئة في الجزائر- مدخل إلى تحليل السياسات العامة. عنابة: منشورات جامعة باجي مختار،2008.2009.

7. هلال (علي الدين)، وآخرون. تحليل السياسات العامة- قضايا نظرية ومنهجية. القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية،1988.

8. الفهداوي (فهمي خليفة) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل،ط1.الأردن: دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة،2001.

9. القريوتي (محمد قاسم) رسم وتنفيذ وتقييم وتحليل السياسة العامة،ط1. الكويت: مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع،2006)، ص:289-291.

10. العزاوي (وصال نجيب) مبادئ السياسة العامة : دراسة نظرية في حقل معرفي جديد. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، د.س.ن.

ثانيا: المجلات

1. اهمية تقييم السياسات العمومية لتحقيق تنمية استراتيجية، مجلة القانون، تم تصفح الموقع يوم:2018.02.09.*www.droitarab.com/2014/01/blog-post_10.html*

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. يمين محمد حافظ الحماقي."مفهوم مؤشرات النوع الإجتماعي وأنواعها معايير وخطوات إعدادها". تم تصفح الموقع يوم:2018.02.09
http://www.mof.gov.eg/Equality-finallweb/systempages/wrshafiles/m3.pdf
2. اسماعيل مصطفى ممدوح."تقييم السياسات العامة كآلية لتطوير الرأي العام- دراسة حالة السياسات الصحية في مصر"،ص:3.تم تصفح الموقع يوم:2018.02.09
http://site.iugaza.edu.ps/jdalou/files/2012/03/تقييم-السياسات-العامة-كآلية-لتطوير-استطلاعات-الرأي-العام.
3. إسماعيل دسوقي أحمد." أصول تحليل السياسات العامة".(القاهرة: مركز دراسات واستشارات الادارة العامة،2009). بالاعتماد على الموقع التالي:
https://platform.almanhal.com/Reader/2/7518

باللغة الأجنبية:

1. *Anne Swalue, « **L'évaluation des politiques Publiques** ». Journée « THEMA » de L'OEJAJ , Fédération wallonie- bruxelles, 23 Septembre 2011.*